

بلديات

تحقيق

بين العائلة والأعراف.. أي نسبة في البقاع؟

تحول مشروع قانون الانتخابات البلدية القائم على أساس النسبية إلى برميل بارود يفجر الحوارات والنقاشات الشعبية الجارية حوله في البقاع، بين من يرفضه لكونه يجد فيه مشروع إحداث موجات من القلاقل في القرى، ومن يشجع عليه لكونه يجد فيه جرعة مهمة لإصلاح نظامنا السياسي



معركة زحلة السياسية لا تناسبها النسبية (أرشيف - الأخبار)

في المجلس البلدي، وإن كان على أساس النسبية، فاشل وغير صحي في العمل الإنمائي». ويرى العريان استحالة تطبيق قانون النسبية في الانتخابات البلدية: «الأكثر يبقى الأفضل في مجتمعنا ومفهومنا للعمل الإنمائي المحلي». ويلفت العريان إلى أنه لا يستطيع وفق القانون المقترح «ترؤس لائحة مكتملة، وسيقضي هذا المشروع على الأعراف المتبعة في بلداتنا ومدننا نتيجة تنوعها الديموغرافي. ففي راشيا يقول العرف إن رئاسة البلدية لدرزي ونائبه من المسيحيين مع ثلث الأعضاء. كيف سيمكننا المحافظة على هذا العرف في الانتخابات على أساس النسبية؟»

في مدينة زحلة، يبدو واضحاً من خلال الجوّ العام أن مختلف القوى السياسية والحزبية والعائلية رفضت ما يسمّى «قانون بارود». ذلك أن المعركة الانتخابية في عاصمة البقاع ستكون سياسية بامتياز، وبالتالي لا تجد مختلف القوى الحزبية «مصلحة لها» في خوض انتخابات بلدية على أساس النسبية رغم ضمانها المسبق لحصتها في المجلس البلدي من خلال القانون المقترح. فيقول أحد أعضاء المجلس البلدي، الذي فضل عدم ذكر اسمه، إن «المجلس البلدي الحالي الذي يعتبر من لون

ليس رئيس بلدية راشيا الوحيد في منطقة البقاع الذي يرفض المشروع المقترح، فالعديد من رؤساء البلديات هنا أبلغوا نواب مناطقهم رفضهم المسبق للانتخابات البلدية على أساس النسبية. يقول العريان إن التجربة المتنوعة داخل المجالس البلدية «سقطت، ونحن في راشيا كنا نموذجاً فاقعاً لفشل العمل البلدي إثر الانتخابات البلدية عام 1998. لقد أدى تمثيل القوى الحزبية كلها في راشيا بالمجلس البلدي (13 عضواً) إلى إصابته بالشلل التام لارتباط كل عضو بمرجعياته الحزبية وعدم قدرته المسبقة على الموافقة على قرار ما إلا بعد العودة إلى مرجعه». يضيف: «هذا الواقع الذي عاشته راشيا سابقاً سبب استقالة عدد كبير من أعضاء البلدية، ودخلنا في مناهات سياسية محلية حولت المجلس البلدي إلى مسرح للصراع، وكان أهالي البلدة يقفون قرب مقر البلدية ويستمعون إلى صراخنا». بلدية راشيا التي تعثرت في عام 1998 بسبب نتائجها «النسبية»، تجاوزت هذا المطب، في انتخابات 2004: «رفضنا تكرار التجربة في انتخابات 2004، وألفنا لائحة بلدية مكتملة من فريق عمل منسجم ومتناغم حقق نجاحات لا بأس بها، ما أعطانا إشارة إلى أن التنوع

عفيف، دياب

يناقش رئيس بلدية راشيا، زياد العريان، مشروع قانون الانتخابات البلدية المقترح بهدوء. فيقدم خلال حوارته مع «الأخبار» نماذج عن انتخابات بلدية سابقة جرت في مدينته، تؤكد أن «النسبية فاشلة والمشروع خطير جداً، وهو غير إصلاحية الآن».

عنجر حالة خاصة

لا تواجه كل القرى والبلدات البقاعية التحديات التي تفرزها النسبية، لجهة صعوبة تأليف اللوائح بما يحوز فيه كل طرف العدد الأكبر من المقاعد، سواء كان هذا الطرف سياسياً أو عائلياً. ففي عنجر مثلاً، يطغى اللون الواحد سياسياً واجتماعياً، باختلاف التنوع الحزبي والعائلي والطائفي الموجود في راشيا وزحلة. لذلك لا يقلق مشروع قانون الانتخابات، لا شكلاً ولا مضموناً، أهالي المدينة.

يقول رئيس البلدية سيبويه سقيان إن مجلس بلدية عنجر «يفوز بالتزكية عادة» نظراً لأحادية القرار السياسي الذي يتولى إصداره حزب الطاشناق، الفائز أبداً في كل استحقاقات عنجر: «الأمر عندنا سبان، سواء كان القانون الانتخابي على أسس نسبية أو أكثرية. الجميع هنا ملتزمون بالقرار السياسي للحزب وما يقرره».

وفق برامج معدة سلفاً تخضع للمحاسبة، وبالتالي فإن القانون المقترح لا يناسبنا لأن الأعراف المتبعة في زحلة تبقى أقوى من القوانين مهما كانت متطورة أو حضارية».

من جهته، يرى رئيس بلدية زحلة أسعد زغيب أن «النسبية ستلحق إجحافاً بتمثيل فئات عائلية في المجلس البلدي، ففي مدينة زحلة أعراف لا يمكن تجاوزها بسهولة أو تمييز أحد عن الآخر في هذه

سياسي واحد لا يمكنه أن ينجح إذا اعتمد قانون النسبية. معركتنا سياسية أولاً وأخيراً، ومن ثم يأتي الإنماء». يتابع: «لا مصلحة لنا كطرف سياسي (الكتلة الشعبية) في أن تجري الانتخابات على أساس النسبية، إذ كيف سيكون حال المجلس البلدي إذا تقاسمناه مع الكتائب والقوات اللبنانية؟» موضحاً أن الرأي العام اللبناني «لم يصل بعد إلى مستوى يؤهله الاختيار على أساس النسبية أو

مؤتمر

قانون الانتخابات يخترق «التنمية المحلية»

مهدي زراقات

في الوقت الذي كان فيه مجلس الوزراء منعقد في جلسة خاصة لمناقشة المسودة الثانية من مشروع قانون الانتخابات البلدية والاختيارية السبب الفائت، كان عدد من رؤساء المجالس البلدية في كسروان وأعضائها، مجتمعين في بيت عنيا - حريصا يناقشون شؤوناً بلدية. العنوان العريض للقاء، الذي جمع تلك الفعاليات الكسروانية، كان المؤتمر الذي نظمته جمعية «مبادرات» تحت عنوان «البلديات والتنمية المحلية: الواقع والأفاق». وعلى الرغم من أن المحاضرين لم يخرجوا في أوراق عملهم عن العنوان المتفق عليه للمؤتمر، فإن الحضور لم يستطع تجاوز الأسئلة التي يفرضها مشروع القانون المقترح، كذلك المشروع المنتظر لقانون اللامركزية. فكانت استراحت المؤتمر، والدقائق القليلة التي يفسح فيها المجال للحضور للكلام في نهاية الجلسات، عبارة عن نقاش للقانون، ولا سيما الآلية المقترحة للنسبية فيه.



لم تلحظ محاور مؤتمر «البلديات والتنمية المحلية»، الذي عقد السبت الفائت في بيت عنيا - حريصا، التحديات التي تواجهها البلديات اليوم. إذ ركزت على مواضيع عامة، وغابت عن قضايا الساعة. على الرغم من ذلك تسللت بعض الإشارات من خلال كلمات المحاضرين، وكانت أبرزها على لسان رئيس اتحاد بلديات كسروان الفتوح نهاد نوفل (الصورة)، الذي سأل إن كان ما يطرح اليوم عن إلغاء شخصية اتحادات البلديات ليحل محلها مجلس القضاء صحيحاً؟ مشككاً في قدرة مجلس القضاء، الذي يتردد أن مشروع اللامركزية يتبناه، على أداء الدور الذي تؤدبه اتحادات البلديات اليوم. فقال: «إذا توافرت لمجلس القضاء الموارد، فقد ينفذ ببعض المشاريع، لكن هل يمكنه أن يوفر التفاهم بين البلديات؟ كيف سيساعد على تنفيذ المشاريع في البلدات الصغيرة وهيكلته لا تسمح بذلك؟».

التي يكون عدد المقاعد فيها مزدوجاً (12 أو 18 أو 24) لكونها ستحصل على نصف عدد المقاعد فقط، وستضطر إلى التحالف مع الآخرين لتحصل على القرار، فيما تحصل المجالس التي يكون عدد مقاعدها مفرداً (9 أو 15 أو 21) على الأكثرية المطلقة». أما محاولة التصحيح من خلال المطالبة بتضخيم النتائج، بحيث تحوز اللائحة نصف المقاعد زائداً واحداً، فهو أمر يعطي البلديات التي يكون عدد أعضائها مفرداً أكثر من المطلوب، مثلاً، «اللائحة التي يكون عدد أعضائها 9، ستحصل على 4,5 + 1 ما يساوي 5,5 أي 6 مقاعد، فيما يفترض أن تحصل هذه اللائحة على 5 مقاعد فقط».

وأضاف: «تراءى لنا أن النسبية صعبة الفهم بالنسبة للناس، أما اليوم فقد اكتشفنا أنه حتى الوزارة والجمعية لم يفهماها وأخرجها بشكل خاطئ».

أما التخوف الأبرز، الذي تركز على لسان أكثر من شخص، فهو أن يسبب البحث في موضوع النسبية، بل وكثرة البحث فيه، نسفاً للانتخابات.

احتساب النتائج. وكان يمكن خلال جلسات المؤتمر ملاحظة انهماك أحد الحاضرين بإجراء حسابات على الورقة أمامه. يلفت ضاحكاً، لدى سؤاله عما يفعله، إلى «خطأ أساسي في مشروع القانون»، وذلك تعليقا على مداخلة رئيس الجمعية اللبنانية لديموقراطية الانتخابات، زياد عبد الصمد، التي حاول أن يشرح فيها الصيغة المقترحة للنسبية. فقد قال عبد الصمد: «تضخم النتيجة لمصلحة اللائحة التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات لتحوز نصف المقاعد زائداً واحداً». فيما النص الوارد في القانون، الذي أخذ بالصيغة التي وضعتها الجمعية بحسب عبد الصمد، يقول: «في حال عدم حصول إحدى اللوائح على أكثرية مطلقة من الأصوات، تعطى اللائحة التي حصلت على النسبة الأكبر من الأصوات 51% من مقاعد المجلس البلدي، وتوزع المقاعد الباقية على اللوائح الأخرى تبعاً للنسب التي نالتها هذه اللوائح». والنصان خطأً يعلق المشاركون: «لأن 51% لا تنصف المجالس البلدية